



قرارات

الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي

(القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018)



مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والاربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018



تقديم

(1) برعاية كريمة من فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية، واستناداً إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في مدينة القاهرة خلال الفترة من 8 – 15 إبريل / نيسان 2018.

(2) شارك في أعمال المؤتمر (317) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (20) دولة عضو في منظمة العمل العربية موزعين كما يلي :

- وزير زائر (16)

- رئيس وفد (3)

- أعضاء حكوميون (140)

- أصحاب أعمال (73)

- عمال (104)

إضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (104) عضواً.

(3) جلسة الافتتاح الرسمية : عقدت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2018/4/8 ، وبحضور معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد كبير من الشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى الجامعة العربية.

وقد أقيمت في الجلسة الافتتاحية :

- كلمة معالي المهندس / محمد شياع السوداني

رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

وزير العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق

- كلمة سعادة السيد / فايز على المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية
- كلمة معالي الدكتور / المهدي ورضمي الأمين
رئيس المؤتمر
وزير العمل والتأهيل / دولة ليبيا
- كلمة معالي السيد / أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
- كلمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية – راعي المؤتمر
- ألقاها معالي السيد / محمد محمود سعفان – وزير القوى العاملة بجمهورية مصر
العربية

(4) هيئة رئاسة المؤتمر :

شكل المؤتمر هيئة رئاسته على النحو التالي :

- معالي الدكتور / المهدي ورضمي الأمين
وزير العمل والتأهيل بدولة ليبيا
رئيساً للمؤتمر
- سعادة السيد / أحمد الديه
حكومات / موريتانيا
نائباً للرئيس عن فريق الحكومات

- سعادة السيد / سمير عبد الله ناس

أصحاب أعمال / البحرين

نائباً للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال

- سعادة السيد / جبالي محمد جبالي المراغي

عمال / مصر

نائباً للرئيس عن فريق العمال

(5) هيئة رئاسة الفرق الثلاثة :

(أ) فريق الحكومات :

1. معالي المهندس / محمد شياع السوداني

العراق / رئيساً

2. السيد الدكتور / خالد عثمان الشرع

ليبيا / نائباً للرئيس

3. السيد / هلال مأمون عبد الله

مصر / مقررأ

(ب) فريق أصحاب الأعمال :

1. سعادة السيد / خليفة خميس مطر الكعبي

الامارات / رئيساً

2. سعادة السيد / موفق بني هاني

الأردن / نائباً للرئيس

3. السيد / مرتضى كاظم جاسم

العراق / مقررأ

(ج) فريق العمال :

1. سعادة السيد / جمال قادري

سوريا / رئيساً

2. سعادة الدكتور / سر الختم الأمين عبد القادر

السودان / نائباً للرئيس

3. سعادة السيد / غسان غصن

مقررأ

(6) جدول أعمال المؤتمر :

**** تضمن جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018 البنود التالية :**

- 1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
- 2- النظر فى قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
- 3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
- 4- المسائل المالية والخطة والموازنة.
- 5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
- 6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) .
- 7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية.
- 8- بند فني حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.
- 9- بند فني حول الانتاجية ودورها فى تحسين التنافسية وزيادة النمو.
- 10- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2019).

(7) اللجان النظامية والفنية المنبثقة عن المؤتمر :

انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية :

- 1- اللجنة التنظيمية .
- 2- لجنة اعتماد العضوية .
- 3- لجنة الصياغة
- 4- اللجنة المالية .
- 5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .
- 6- لجنة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص.
- 7- لجنة الإنتاجية ودورها فى تحسين التنافسية وزيادة النمو.

(8) القرارات والتوصيات :

**** بعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول الأعمال ، سواء من خلال اللجان الفنية والنظامية المنبثقة عن المؤتمر ، أو من خلال المناقشات التي دارت في الجلسات العامة ، اتخذ المؤتمر القرارات المناسبة بشأن البنود المدرجة على جدول أعماله والموضحة في هذه الوثيقة**

القرارات

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى

القسم الأول :

- قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول " ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم "

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

وبعد الإطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى حول " ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم " (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى كلمات أصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع ،

وبعد الاستماع إلى المداخلات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى ،

يقرر :

1) اعتماد إطار مؤسسي و تنظيمي لسوق العمل العربية وذلك من خلال :

- دعوة الدول العربية إلى إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الاجتماعية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة وبما يساعد على مواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة على منظومة سوق العمل وما أفرزته من أنماط عمل جديدة تنطوي على معرفة علمية دقيقة ، تتطلب مهارات وتدريب وتأهيل متطور ومستمر الأمر الذى يتطلب العمل على :

■ الإعلاء من مبدأ الشفافية.

- تحقيق التوازن بين مصالح العمال من جهة وأصحاب الأعمال من جهة أخرى ، لضمان استقرار العلاقة بينهما في إطار الحوار البناء واسس العدالة الاجتماعية.

■ العمل على ارساء بيئة للعمل اللائق وفقا لمعايير العمل العربية والدولية وتوفير جميع المعطيات اللازمة لضمان حماية العمال والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين العمال والترقي في السلم الوظيفي ،حسب معيار الكفاءة مما يساهم في رفع القدرات الانتاجية والتنافسية.

● اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمكين العمال وأصحاب الأعمال من ممارسة حق التنظيم النقابي دون تمييز وطبقاً لما نصت عليه اتفاقية العمل العربية رقم (8) المتعلقة بالحريات والحقوق النقابية.

● العمل على تعزيز دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال ودعم قدرات منتسبيها في إجراء المفاوضة الجماعية والإلمام بتقنياتها وبناء إطار مؤسسي ينظم العلاقات بين مختلف أطراف الانتاج ويؤسس لحوار إجتماعى توافقي منتج وبناء و يتصدى لمعالجة مختلف القضايا والنزاعات العمالية في إطار التوازن والاستقلالية وفقاً لأحكام اتفاقية العمل العربية رقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية.

● دعوة الدول العربية الى إتاحة المعلومات الهامة والأساسية حول أسواق العمل لكافة الأطراف وتسهيل الوصول للبيانات والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والفنية ذات الصلة لجميع المتدخلين في سوق العمل لتيسير مهامهم .

● العمل على تنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الأطراف ذات العلاقة في سوق العمل وإيجاد منظومة تقييمية لمختلف البرامج لضمان النجاعة والتفاعل السريع والمجدي مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

● تفعيل وتعزيز دور إدارات ومكاتب العمل و التشغيل في الدول العربية وتطويرها وربطها بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل وحثها على التفاعل معها .

(2) قيام الدول العربية بتبني سياسات واستراتيجيات محفزة للانتاج والاستثمار من خلال:

● وضع استراتيجية وبرامج وخطط واقعية تتعلق ببركاز النمو الشامل والمستدام تتضمن:

■ رؤية تعكس سياسات التشغيل المتبعة وآليات التدخل الضرورية لتوفير فرص العمل اللائق المنتج والمجزي.

- تحديد واضح للالتزامات وأدوار أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات وأصحاب عمل وعمال) بحيث تتكامل الأدوار في إطار خطة عمل واقعية ودقيقة تستجيب لكافة التحديات وتكون قابلة للتطبيق .
- وضع خطط بديلة لسد الفجوات بين المنجز والمتوقع .

● تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن من خلال :

- تقييم وإعادة النظر في نماذج التنمية المتبعة في البلدان العربية في ضوء التطورات والتغيرات العربية والدولية وتأثيراتها على أسواق العمل وذلك من خلال تنويع القطاعات الاقتصادية والانتاجية وجعل قضية التشغيل صلب الاستراتيجيات والخطط والبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي مقدمتها الموارد البشرية، من خلال برامج إنتاج واستثمار محفزة للعمل المنتج والتشغيل الكامل لقوة العمل.
- إعادة النظر في نمط الاستثمار الحالي وتوجيه الموارد النادرة إلى القطاعات النشطة والتوجه أكثر الى الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام للعمالة.

● تحقيق التوازن في اعتماد الاستثمارات في مجال الصادرات التقليدية وغير التقليدية في القطاعات السلعية والخدمية، وهو ما يستوجب :

- تدخل الدولة لدعم وتعزيز قدرات ودور القطاع الخاص في مجالات التنمية والتشغيل عبر الحوافز الضريبية والمالية ومختلف أشكال الدعم والتشجيع
- دعم العمل المستقل (الحر) بوضع وتفعيل الآليات والاجراءات المناسبة للتشجيع على المبادرة الخاصة وريادة الاعمال كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتمكينها من توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب نسبة من بطالة الشباب الباحثين عن فرص عمل والوافدين حديثا لسوق العمل.

- ارساء سياسة حمائية تضمن التوزيع العادل لعوائد التنمية بين كافة افراد المجتمع وذلك بتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتغطي الفئات العمالية من مختلف القطاعات الاقتصادية دون تمييز مع اهتمام خاص بالعاملين في القطاع غير المنظم.
- تفعيل التعاون العربي في مجال الاستثمار البيئي والتجارة البينية وضمان التنقل المنظم لليد العاملة للاستفادة من المميزات التفاضلية لكل دولة عربية.
- تقييم وإعادة النظر في دور ومردودية الصناديق الاجتماعية للتنمية بهدف إستحداث آليات تمويل منتظمة وعالية الكفاءة وبشروط ميسرة.

(3) دعوة الدول العربية لتطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني لمواكبة الاقتصاد المعرفي من خلال:

- التأكيد على أن سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني ركيزة هامة لرفع كفاءة أداء سوق العمل وتحقيق متطلبات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.
- تطوير وتفعيل مراكز البحوث العلمية والسعي الجاد لاكتساب وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لمواكبة تغيرات المهن ووسائل وأساليب الانتاج مما يساعد على رفع روح الريادة والابتكار لدى الشباب وتوفير مزيد من فرص العمل المنتج في اقتصاد المعرفة وأنماط العمل الجديدة
- إعادة النظر في المنظومة التقليدية للتعليم التقني والمهني الحالية وتحديثها بما يساعد والعمل على الاندماج في اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل ومواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي والتسريع بعملية التنمية وذلك من خلال تكوين وتوفير عمالة متخصصة ذات كفاءة معرفية من مختلف المستويات.
- تمكين وتطوير منظومة التدريب المهني والرفع من مستواه بما يساهم في تحسين عمليات الانتاج المختلفة وعلى الأخص:
 - المواءمة بين العرض والطلب
 - تعزيز الكفاءة والقدرات الإنتاجية للعمال

- المساهمة في إرساء قاعدة معرفية لاقتصاد ذكي.
- خلق فرص عمل مستدامة
- العمل على زيادة الاستثمار في العنصر البشري وخاصة في مجال التأهيل المعرفي والتقني للعمالة وما يلعبه من دور هام في زيادة النمو والحد من ظاهرة الفقر في المجتمعات العربية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.
- متابعة وتعميم التجارب والخبرات العربية والدولية في مجالات التنمية والتشغيل .
- تكليف منظمة العمل العربية بدراسة الاختلالات الناجمة عن ضعف آليات المتابعة والتقييم للبرامج التعليمية التدريبية والمؤهلات العلمية بما يساعد في رفع كفاءة وجودة المهارات ورفع قدراتها التنافسية وبما يلبي احتياجات أسواق العمل الفعلية من الوظائف وتكثيف جهودها لتفعيل عدد من المرجعيات المهنية المعتمدة لديها وعلى الأخص :
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والتصنيف العربي المعياري للمهن.
- العقد العربي للتشغيل 2010-2020.
- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والتدريب المهني .
- الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي سيكون لها الأثر البارز في تحسين أداء أسواق العمل العربية.

4) تيسير النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر:

- اعتبار التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات محركاً للنمو وعنصراً محدداً في بروز الأنماط الجديدة للعمل ومؤشراً هاماً للنمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- ضرورة تطوير البنى التحتية لتيسير وتوسيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحتها لجميع المستخدمين واعتبارها تحدياً حقيقياً للدول العربية في مواجهة البطالة والفقر والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

- توفير الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يساهم في تحسين مستوى أدائها وزيادة الإنتاجية وتعزيز قدراتها التنافسية.
- تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما من شأنه مساعدة الشباب على المنافسة والتزود بالمهارات المطلوبة من خلال خلق قوة عمل ماهرة وتطوير نظم التعليم والتدريب، والوصول للشباب في المناطق الريفية والنائية المحرومة من خدمات التعليم والتدريب.
- وضع خطط استراتيجية متكاملة الأبعاد وفقا لأهداف التنمية المستدامة 2030 مع دراسة كيفية إسهام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحقيق هذه الأهداف وقياسها وتقييمها بواسطة المؤشرات التالية .
 - صادرات وواردات التكنولوجيا المتطورة
 - حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - تأثير تكنولوجيا المعلومات في الخدمات الأساسية وفي كفاءة خدمات الدولة وكفاءة المواقع الحكومية الالكترونية وجودتها.

* * *

القسم الثانى :

- قرار بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2017 :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2017 (القسم الثانى من البند الأول) ،
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،
وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

- (1) أخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2017 مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة خلال العام.
- (2) توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين به والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تدعم قيام المنظمة برسالتها وتحقيق أهدافها لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وكذلك على النقلة النوعية في أداء المنظمة وآليات عملها.
- (3) الطلب من منظمة العمل العربية استكمال انشطتها التدريبية في كافة المجالات لتطوير مهارات ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة.

* * *

ملاحق القسم الثاني :

الملحق رقم (1) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (37) للجنة الحريات النقابية (بغداد ، مارس / آذار 2018) :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (37) للجنة الحريات النقابية (بغداد ، مارس / آذار 2018) . (الملحق رقم (1) من القسم الثاني / البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (37) للجنة الحريات النقابية (بغداد ، مارس / آذار 2018) .

- تثمين جهود منظمة العمل العربية في تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية .

- التأكيد على تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج الثلاثة كآلية لتعزيز التفاهم المشترك لتحقيق المصالح المشتركة لكافة الشركاء.

* * *

الملحق رقم (2) : قرار بشأن التقرير السنوي لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل:

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على التقرير السنوي لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل. (الملحق رقم (2) من القسم الثانى/ البند الأول)،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

- 1- أخذ العلم بالتقرير
- 2- دعم جهود منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز فى انجاز متطلبات العقد العربى للتشغيل.
- 3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربى للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربى رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين 2010).
- 4- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربى رقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
- 5- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربى للتشغيل وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربى بردودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمملكة المغربية).

6- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عُمان).

7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، الجمهورية اليمنية).

8- استمرار منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على طريق تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

9- عقد ندوة قومية خلال النصف الأخير من هذا العام أو العام القادم للوقوف على ما تم إنجازه من التوجهات والمآلات التي أوردتها العقد العربي للتشغيل والتصورات المستقبلية في هذا الشأن .

10- دعوة منظمة العمل العربية إلى تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن وفقاً للمتغيرات التي طرأت على اسواق العمل في الدول العربية .

* * *

الملحق رقم (3) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (16) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (الغردقة ، فبراير/ شباط 2018) :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (16) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (الغردقة ، فبراير / شباط 2018) (الملحق رقم (3) من القسم الثاني/ البند الأول)،
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي.
وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (16) للجنة شؤون عمل المرأة العربية (الغردقة، فبراير / شباط 2018) .
- دعوة منظمة العمل العربية لاستكمال الإجراءات اللازمة لإصدار " الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة العربية في إطار التنمية المستدامة 2030 "

* * *

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين (44) و (45) لمؤتمر العمل العربي:
إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على البند الثاني من جدول الأعمال بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورة (44) والدورة (45) لمؤتمر العمل العربي وهي :
1- الدورة (87) لمجلس الإدارة (القاهرة ، أكتوبر/ تشرين الاول 2017).
2- الدورة (88) لمجلس الإدارة (بغداد ، مارس / آذار 2018).
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي .
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

- (1) أخذ العلم بنتائج أعمال مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورتيه المنعقدتين فيما بين دورتي مؤتمر العمل العربي (44) 2017 و (45) 2018 ، وهما :
 - الدورة العادية السابعة والثمانون .
 - الدورة العادية الثامنة والثمانون .
- (2) توجيه الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي بذلوها خلال دورتي المجلس المذكورتين.

* * *

ملاحق البند الثانى :

الملحق الأول : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (100) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (أغسطس / آب 2017) :
يقرر :

- (1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (100) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (أغسطس/ آب 2017) .
- (2) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

(قرار رقم 1628 م . ع . ع . د 45 ، أبريل / نيسان 2018)

* * *

الملحق الثانى : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (101) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2018) :
يقرر :

- (1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (101) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2018) .
- (2) ضرورة الاستمرار في تقديم التقارير الهامة ذات الطابع القومى إلى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى . .
- (3) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .

* * *

البند الثالث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق

- قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق :
إن مؤتمر العمل العربى المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ،
8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر
العمل العربى (القاهرة ، 9 - 16 إبريل / نيسان 2017) (البند الثالث من جدول الأعمال) ،
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربى .
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

أخذ العلم بالتقرير الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل
العربى (القاهرة ، 9 - 16 إبريل / نيسان 2017) مع الإشادة بالجهود التي بذلها المدير العام
لمكتب العمل العربى ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز في تنفيذ قرارات المؤتمر .

* * *

البند الرابع

المسائل المالية والخطوة والموازنة

أولاً : قرار بشأن الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 1 / 4 / 2018:

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على التقرير الخاص بالموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى تاريخ 2018/4/1 (البند الرابع/ أولاً)،
وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة في هذا الشأن ،
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها ممثل المدير العام لمكتب العمل العربي .
وبعد مناقشة توصيات اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

يقرر :

- (1) تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2018 وهي جمهورية مصر العربية ، دولة الكويت " القسط الأول " ، دولة قطر ، سلطنة عمان ، المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة، جمهورية السودان.
كذلك الجمهورية اللبنانية لسداد مساهمتها المتأخرة لعام 2017.
- (2) حث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2018 بالمبادرة بسداد مساهماتها ، وكذلك الطلب من الدول العربية التي عليها متأخرات سرعة سداد المتأخرات لتغطية العجز في صندوق مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بالمنظمة.
- (3) التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الاعضاء.
- (4) تقديم الشكر للمدير العام لجهوده الفعالة وحرصه على تحقيق التمويل الذاتي للمنظمة باعتبارها بيت خبرة عربي، وتنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

ثانيا: قرار بشأن تقارير هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية، ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات هيئة الرقابة المالية، وإجراءات المنظمة بشأن تقرير وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة الدورة (26) لعام 2017 ، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31:

وبعد الاطلاع على قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته الثامنة والثمانين عام 2018.

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات المقدمة من قبل السكرتارية الفنية للجنة المالية:

يقرر :

(أ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي للسنة المالية المنتهية في 2017 / 12 / 31.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي / القاهرة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

(ب) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية في 2017 / 12 / 31.

(ج) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية في 2017 / 12 / 31.

(د) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017.

(هـ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2017.

(و) بشأن تقرير المراجع الداخلي.

1- اخذ العلم بالتقرير والتوصيات.

2- تكليف مكتب العمل باتخاذ كافة الاجراءات بشأن تنفيذ التوصيات والملاحظات التي وردت في التقرير.

(ز) بشأن تقرير وتوصيات الاجتماع (26) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، يوليو / تموز 2017) وردود وإيضاحات المنظمة بشأنها.

1- أخذ العلم بتقرير وتوصيات الاجتماع السادس والعشرين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، يوليو/ تموز 2017).

2- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظمة والتي وردت في التقرير.

* * *

ثالثاً : قرار بشأن خطة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) لعامى (2019 – 2020) :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على مشروع خطة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) لعامى (2019 – 2020) (البند الرابع / ثالثاً) ،

وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة فى هذا الشأن ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التى قدمها ممثل المدير العام لمكتب العمل العربى .

وبعد مناقشة توصيات اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر .

يقرر :

الموافقة على خطة عمل منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز

التابعة) لعامى 2019 و2020.

* * *

رابعاً : قرار بشأن موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) لعامى (2019 – 2020) :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على مشروع موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة) لعامى (2019 – 2020) (البند الرابع / رابعاً) ،

بعد الاطلاع على قرار مجلس الإدارة الدورة (88) والذي ينص على :

الموافقة على مشروع موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى بالقاهرة) بمبلغ (4200000) دولار أمريكي للعام 2019 ، وبمبلغ (4200000) دولار أمريكي للعام 2020 ،

وبعد مناقشة توصيات اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر

يقرر :

1- مكتب العمل العربى: -

- اعتماد موازنة مكتب العمل العربى لعام 2019 بمبلغ (4 200 000) دولار أمريكي ، ولعام 2020 بمبلغ (4 200 000) دولار أمريكي ، وكالتالى :-

البيان	موازنة عام 2019	موازنة عام 2020
مساهمات الدول الأعضاء	3 900 000	3 900 000
التمويل الذاتى	300 000	300 000
المجموع	4 200 000	4 200 000

2- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر: -

- اعتماد موازنة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر لعام 2019 بمبلغ إجمالي قدره (500 000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2020 بمبلغ إجمالي قدره (500 000) دولار أمريكي على النحو التالي: -

المساهمات / التمويل	موازنة عام 2019	موازنة عام 2020
مساهمة الحكومة الجزائرية (50%)	200 000	200 000
مساهمة منظمة العمل العربية (50%)	200 000	200 000
التمويل الذاتي	100 000	100 000
المجموع	500 000	500 000

3- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس: -

- اعتماد موازنة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس لعام 2019 بمبلغ إجمالي قدره (701 920) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2020 بمبلغ إجمالي قدره (706 720) دولار أمريكي على النحو التالي: -

المساهمات / التمويل	موازنة عام 2019	موازنة عام 2020
مساهمة دولة ليبيا (70%)	283 675	283 675
مساهمة منظمة العمل العربية (30%)	121 575	121 575
التمويل الذاتي	296 670	301 470
المجموع	701 920	706 720

4- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق: -

- اعتماد موازنة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق لعام 2019 بمبلغ إجمالي قدره (475 000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2020 بمبلغ إجمالي قدره (475 000) دولار أمريكي على النحو التالي: -

المساهمات / التمويل	موازنة عام 2019	موازنة عام 2020
مساهمة الحكومة السورية (50%)	200 000	200 000
مساهمة منظمة العمل العربية (50%)	200 000	200 000
التمويل الذاتي	75 000	75 000
المجموع	475 000	475 000

5-المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم: -

- اعتماد موازنة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم لعام 2019 بمبلغ إجمالي قدره (400 000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2020 لمبلغ إجمالي قدره (400 000) دولار أمريكي.

المساهمات / التمويل	موازنة عام 2019	موازنة عام 2020
مساهمة الحكومة السودانية (30%)	60 000	60 000
مساهمة منظمة العمل العربية (70%)	140 000	140 000
التمويل الذاتي	200 000	200 000
المجموع	400 000	400 000

* * *

خامساً : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية

يقرر :

اعتماد التوصيات العامة للجنة المالية على النحو التالي :-

- 1- التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الاعضاء وذلك لتغطية العجز في صندوق مكافأة نهاية الخدمة.
- 2- التأكيد على منظمة العمل العربية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفقاً للنظم واللوائح بشأن تنفيذ كل ما ورد في توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية.
- 3- تحث اللجنة المالية منظمة العمل العربية على العمل بتنويع مصادر وآليات التمويل الذاتي وتشكر المدير العام على جهوده الفعالة وحرصه على تحقيق التمويل الذاتي تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4- توجيه الشكر لمنظمة العمل العربية على الجهود المبذولة في اعداد مشروع الخطة والموازنة للعامين 2019-2020 والتي جاءت مواكبة للمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية وتحقق احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة.
- 5- التأكيد على المنظمة والدول التي تستضيف المعاهد والمراكز التابعة لها بتسديد مساهمتها في موازنة تلك المعاهد والمراكز حتى تتمكن من اداء الدور المنوط بها.
- 6- توجيه الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونها المثمر مع منظمة العمل العربية.
- 7- تقديم الشكر لرئيس هيئة الرقابة المالية والسادة اعضاء الهيئة لمنظمة العمل العربية على اداء مهامهم على الوجه الاكمل خلال مدة ولايتهم.

* * *

البند الخامس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

- قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والمتضمنة تقرير لجنة الخبراء القانونيين عن نتائج أعمال دورتها الثامنة والثلاثون (بيروت ، ديسمبر/ كانون الأول 2017) (البند الخامس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته الثامنة والثمانين (بغداد، مارس/ آذار 2018) ،

وبعد مناقشة تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقرر :

- 1- اعتماد تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 2).
- 2- توجيه الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على التطوير المستمر في نماذج تقارير المتابعة ، كذلك تحديث آلية العرض في لجنة التطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وتثمين جهودهم في تفعيل التواصل مع الجهات المعنية بمعايير العمل العربية فيما يتعلق بمتابعة النشاط المعياري للمنظمة.
- 3- توجيه الشكر والتقدير للدول على تفاعلها الإيجابي مع منظمة العمل العربية في إرسال تقارير متابعة الاتفاقيات المصادقة وغير المصادقة .

* * *

البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي

حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018)

- قرار بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) :
إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) (البند السادس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته الثامنة والثمانين (بغداد، مارس/ آذار 2018) ،

يقرر :

- 1- أخذ العلم بالتقرير .
- 2- الموافقة على مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وذلك مساء يوم الأحد الموافق 27 مايو / أيار 2018 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بجنيف .
- 3- اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية كما ورد في وثيقة هذا البند ومتابعة وإضافة أية موضوعات أخرى قد تساعد على دعم المطالب والاحتياجات التنموية للبلدان العربية وإحاطة المجموعة العربية علماً بذلك .
- 4- التأكيد على أهمية مواصلة العمل بتكليف رئيس المجموعة العربية بإلقاء كلمة في مؤتمر العمل الدولي باسم البلدان العربية .

5- التأكيد على أهمية استمرار سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر العمل الدولي عن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التقرير التحليلي حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة .

6- تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش اجتماعات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وتوفير جميع التسهيلات ومقومات انجاح هذا النشاط الهام وتحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .

7- تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة للمشاركة في الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنه والفعاليات العربية الأخرى واتخاذ الترتيبات التنفيذية المناسبة وإعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات وتوفير مقومات إنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

8- الطلب من منظمة العمل العربية إدراج بند على جدول أعمال اجتماعات المجموعة العربية والتي ستعقد على هامش أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي بشأن ممارسات لجنة المعايير وسياستها التمييزية ضد بعض الدول العربية بهدف توحيد الموقف العربي في هذا الخصوص.

9- دعوة الوفود العربية وبوجه خاص الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الاستمرار في دعم المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية بالاعتماد على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية ذات العلاقة وبخاصة قرارات الدورات (84 – 85 – 86 – 87) لمجلس الإدارة وقرارات الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي ومنها :

- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .

- دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها .
 - دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .
 - دعوة الدول العربية لتمويل انشاء مركز تدريبي لتأهيل وتدريب العمال الفلسطينيين بهدف تنمية قدراتهم في الحصول على فرص العمل .
 - إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ومطالبة المجتمع الدولي بكافة مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداءً صارخاً على القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.
 - مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .
 - مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين و الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- 10- دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربي الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة.
- 11- تقديم الشكر والتقدير إلى سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على حسن الإعداد والتحضير لعقد اجتماعات المجموعة العربية على هامش اجتماعات مؤتمر العمل الدولي وعلى الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الوفود العربية وتقوية التكتل العربي للدفاع عن المصالح المشتركة للبلدان العربية .

البند السابع

تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية (البند السابع من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على وبعد الإطلاع على التقرير الأول للجنة اعتماد العضوية

وبعد الاطلاع على ترشيحات الفرق الثلاثة لممثليها في هذه الهيئات ..

يقرر :

أولاً : الموافقة على استثناء الدول التي تنطبق عليها المادة (14) من دستور منظمة العمل العربية والواردة اسمائها في التقرير الأول للجنة اعتماد العضوية، بشأن المنع من التصويت والترشح للمناصب بسبب المتأخرات في تسديد حصتها في موازنة المنظمة، وذلك نظراً لما تتعرض له من ظروف طارئة، على أن يحدد هذا الاستثناء لهذه الدورة فقط ، وإن يكون ذلك دافعاً للمبادرة بسداد ما عليها من متأخرات في القريب العاجل.

ثانياً : تشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية للفترة (2018 – 2020) على النحو التالي :

• عن فريق الحكومات :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضواً أصيلاً
- جمهورية السودان عضواً أصيلاً
- دولة الكويت عضواً أصيلاً
- جمهورية مصر العربية عضواً أصيلاً
- الجمهورية التونسية عضواً احتياطياً

• عن فريق أصحاب الأعمال :

- السيد / عثمان شريف الرئيس (البحرين / أصيل)
- السيد / خليل الغرياني (تونس / أصيل)
- المهندس / على صبيح على (العراق / احتياط)

• عن فريق العمال :

- السيد / مازن المعاينة (الاردن / أصيل)
- سعادة الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسي (الامارات / أصيل)
- السيد / أسامة سلمان حسن (البحرين / احتياط)

2- توجيه الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي بذلوها خلال الدورة المنتهية .

* * *

ثالثاً : تشكيل هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية للفترة (2018 – 2020) على النحو التالي :

• عن فريق الحكومات :

- جمهورية السودان عضواً أصيلاً
- جمهورية العراق عضواً أصيلاً
- دولة ليبيا عضواً أصيلاً
- جمهورية مصر العربية عضواً أصيلاً
- الجمهورية اليمنية عضواً أصيلاً
- المملكة الأردنية الهاشمية عضواً احتياطياً
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضواً احتياطياً

• عن فريق أصحاب الأعمال :

العين / زياد الحمصي (الأردن)

• عن فريق العمال :

- السيد/ بسيم جاسم الذواذي (البحرين)

2- توجيه الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة المالية على الجهود التي بذلوها خلال العامين الماضيين .

* * *

رابعاً : تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى (2018 – 2020) :

أ- تسمية أعضاء المؤتمر في عضوية لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى للفترة

(2018 – 2020) على النحو التالي :

- جمهورية العراق / الحكومات
- الدكتور / عبد الستار عشرة (فريق أصحاب الأعمال/ مصر)
- السيد /عبدالسلام محمد عبدالسلام اكريدله (فريق العمال / ليبيا)
- ب- تكليف مجلس إدارة منظمة العمل العربية، في أول دورة انعقاد له تسمية ثلاثة من بين أعضائه في لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى وفقاً للتمثيل الثلاثي لاستكمال تشكيل اللجنة .
- ج- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى تسمية ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة لعضوية لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى لاستكمال تشكيل اللجنة في ولايتها الجديدة استناداً إلى الفقرة (1) من المادة الأولى من نظام عمل اللجنة وعرض أسمائهم على مجلس الإدارة في دورته القادمة.
- د- توجيه الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى على الجهود التي بذلوها خلال العامين الماضيين .

* * *

خامساً : قرار بشأن تشكيل لجنة شئون عمل المرأة العربية (2018 – 2020) :

يقرر :

أ- تشكيل لجنة شئون عمل المرأة العربية للفترة (2018 – 2020) على النحو التالي:

• عن فريق الحكومات :

1. معالي السيدة / رابحة عبد الفتاح الدباس المملكة الأردنية الهاشمية
2. السيدة / فوزية شهاب مملكة البحرين
3. الدكتورة / هلا بنت مزيد التويجري المملكة العربية السعودية
4. دولة ليبيا دولة ليبيا
5. الجمهورية اليمنية الجمهورية اليمنية

*** ويطلب من دولتي ليبيا واليمن تسمية ممثليهم

• عن فريق أصحاب الأعمال :

1. السيدة/ يسرى صالح عبدالله اليافعي دولة الامارات العربية المتحدة
2. السيدة/ نوف بنت عبدالله الراكان المملكة العربية السعودية
3. السيدة/ فاطمة الرزاز جمهورية مصر العربية
4. السيدة/ نرجس لوباريس المملكة المغربية
5. السيدة/ فوزية ناشر الجمهورية اليمنية

• عن فريق العمال :

- 1- السيدة / سمر الحيارى المملكة الأردنية الهاشمية
- 2- السيدة / شريفة موسي حسن على دولة الامارات العربية المتحدة
- 3- السيدة / زبيدة غلام البلوشي مملكة البحرين
- 4- السيدة / مارييت خوري الجمهورية العربية السورية
- 5- السيدة / مايسة أحمد عطوه جمهورية مصر العربية

ب- دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي لاختيار خمس عضوات ومقررة لاستكمال تشكيل اللجنة وفقاً لنظام عملها .

ج- توجيه الشكر والتقدير للسيدة الأمينة العامة للجنة والسيدات عضوات اللجنة على جهودهن خلال الدورة المنتهية ولايتها .

البند الثامن

المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص

- قرار بشأن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص:

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ،

8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بشأن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص (البند

الثامن من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقرر :

اعتماد تقرير لجنة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص مع الأخذ بالملاحظات التي

أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 3).

* * *

البند التاسع

الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو

- قرار بشأن الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو:
إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ،
8 – 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بشأن الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو
(البند التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقرر :

اعتماد تقرير لجنة الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو مع الأخذ بالملاحظات
التي أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 4) .

* * *

البند العاشر

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة السادسة والأربعين

لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2019)

- قرار بشأن تحديد مكان وجدول أعمال الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2019) :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 - 15 إبريل / نيسان 2018) ،

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتحديد مكان وجدول أعمال الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي لعام 2019 (البند العاشر من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على المادة الخامسة (الفقرتين الأولى والثانية) من دستور منظمة العمل العربية بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر ،

وبعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن تحديد جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته الثامنة والثمانين (بغداد ، مارس/ آذار 2018) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (46) للمؤتمر .

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات والمعلومات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي، وعلى ضوء المناقشات ، اتخذ المؤتمر ما يلي :

أولاً : قرار بشأن تحديد مكان انعقاد الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019 :

يقرر :

- (1) عقد الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في دولة المقر ما لم تتقدم أية دولة بطلب لاستضافة المؤتمر .
- (2) تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي قبول طلب أية دولة عضو ترغب في انعقاد المؤتمر على أرضها ، وإحاطة الدول الأعضاء علماً بذلك في الوقت المناسب.

* * *

ثانيا : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019:

يقرر :

أولاً : تحديد جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019
(على النحو التالي :

- 1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي .
- 2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة .
- 3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
- 4- المسائل المالية والإدارية .
- 5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
- 6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2019).
- 7- تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2019 – 2022) .
- 8- تعيين المدير العام لمنظمة العمل العربية (2019 – 2023)
- 9- بند فني حول " تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل "
- 10- بند فني حول " دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل"
- 11- تكريم رواد العمل العرب .
- 12- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2020).

* * *

المهدي ورضمي الأمين
وزير العمل والتأهيل
دولة ليبيا
رئيس المؤتمر

فايز على المطيري
المدير العام
لمنظمة العمل العربية
سكرتير عام المؤتمر

القسم الثاني

المرفقات

(مرفق رقم 1)

برقية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت على أرض الكنانة مصر العروبة خلال الفترة من 8 - 15 إبريل / نيسان 2018 ، بمشاركة وزراء العمل ، ومنظمات أصحاب الأعمال، ورؤساء وأعضاء الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية ، إلى جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات العربية ، والإقليمية ، والدولية ، ذات الصلة .

يشرفنا أن نرفع لفخامتكم باسم الوفود المشاركة ، أسمى آيات الاعتزاز والتقدير لتفضلكم بالرعاية الكريمة لأعمال مؤتمرنا ، وتكليفكم لمعالى السيد / محمد محمود سغفان - وزير القوى العاملة ، بافتتاح أعمالها ، وكلمتكم التي وجهتموها للوفود المشاركة وما حملته من معان ، وتوجهات تعكس دعمكم لقضايا التنمية التي تخدم الإنسان العربي ومشاعركم النبيلة التي استشعرناها من رسالتكم القيمة إلى المشاركين لدعم وتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك. ويسعدنا ان نتقدم بأصدق التهاني بمناسبة تجديد ثقة الشعب المصري العزيز في قيادتكم لإستكمال مسيرة النهضة والتنمية الشاملة .

ونسأل الله العلى القدير أن يحفظ مصر ، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يسدد الله خطاكم فى كل ما يحقق للشعب المصرى التقدم والازدهار و الرخاء .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

المهدي ورضمي الأمين
وزير العمل والتأهيل
دولة ليبيا
رئيس المؤتمر

فايز على المطيرى
المدير العام
لمنظمة العمل العربية
سكرتير عام المؤتمر

مرفق 2

تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة عشر من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي ، قرر المؤتمر العام في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة ، 8 – 15 إبريل / نيسان 2018) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله ، وتقديم تقرير بنتيجة ذلك إلى المؤتمر العام .

ثانياً : شارك في أعمال اللجنة (50) عضواً من أطراف الإنتاج الثلاثة .

ثالثاً : انتخبت اللجنة في بداية أعمالها هيئة رئاستها على النحو التالي :

- السيدة / مليكة بوطاوي (عمال / الجزائر) رئيساً ومقرراً

رابعاً : مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من :

- السيد / حمدي أحمد ممثل السكرتير العام.

- السيد / رابح مقديش

- السيدة / مستورة عطية

- السيد / مروان عثمان الرايس

وقد حضرت اجتماع اللجنة الدكتورة/ فاطمة الرزاز - رئيس لجنة الخبراء القانونيين، وذلك بهدف استمرار وتعزيز التواصل بين لجنة الخبراء القانونيين ولجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، ودعم وتعزيز الحوار بينهما من أجل النهوض بالنشاط المعياري العربي .

خامساً : عقدت اللجنة جلستي عمل تدارست خلالهما البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والذي يتضمن:

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة

الجزء الثاني: متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين

الجزء الثالث: دراسة موضوعات ذات علاقة بمعايير العمل العربية

سادساً : أسفرت مناقشات اللجنة عن النتيجة التالية:

(أ) بشأن متابعة اتفاقيات العمل العربية ذات الأرقام (3 - 4 - 5 - 7 - 8 - 9 - 11 - 12 - 13 - 14 - 15 - 16 - 17 - 18 - 19) ، تمت الموافقة على تقرير لجنة الخبراء القانونيين، وذلك كما هو مبين بتقرير لجنة الخبراء المرفق رقم (1).

سابعاً : أخذت اللجنة علماً بما توصلت إليه لجنة الخبراء القانونيين بشأن التوصيات العامة، وهي كما يلي :

1. لاحظت اللجنة أنّ بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أنّ عدم عرضها للاتفاقيات على السلطة المختصة بالتصديق، يرجع إلى وجود اختلافات بين تشريعها الوطني والنصوص الواردة في هذه الاتفاقيات. وترى اللجنة أنّ المبررات المشار إليها يجب ألا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالعرض الذي يمثل في حد ذاته التزاماً يقع على عاتق الدولة بموجب نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية وهو لا يعني وجوب التصديق على الاتفاقية .

ثم إنّ التصديق في حالة إقراره يسمح بملاءمة التشريع الوطني مع المعايير وتطويره، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم الأهداف التي قامت منظمة العمل العربية من أجلها وهو توحيد وتقارب تشريعات العمل في الدول العربية .

2. لاحظت اللجنة أنّ بعض الدول أوردت في تقاريرها أنّ عدم عرض الاتفاقيات على السلطة المختصة يرجع إلى صعوبات تتعلق بنظامها الدستوري. وترى اللجنة أنّ الالتزام بالعرض ينبغي أن يتم لدى السلطة المختصة بالتصديق وفقاً لدستور كل دولة، وبالتالي فإن العرض أو الدراسة التي تقوم بها أي سلطة أخرى غير المختصة بالتصديق لا يمكن اعتباره وفاءً بذلك الالتزام .

3. تدعو اللجنة الدول الأعضاء (في حالة عدم توافق تشريعاتها مع نصوص الاتفاقية) إلى الأخذ بمبدأ التصديق الجزئي المنصوص عليه في معظم الاتفاقيات، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من التصديقات على هذه الاتفاقيات والارتباط التدريجي بالمعايير الواردة فيها حسب ظروفها المحلية.
4. تؤكد اللجنة دعوتها للدول المعنية لإحداث وحدة إدارية (إن كانت غير موجودة) صلب وزارة العمل تختص بالمسائل المتعلقة بمعايير العمل العربية والدولية، وتزويدها بالكفاءات المؤهلة اللازمة .
5. تتمن اللجنة تفاعل الدول الأعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة والجهود المبذولة في إعدادها وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة .
6. تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نصوص التشريع الوطني في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة .

ثامناً : توصي لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بما يلي :

1. تتمين الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف أنشطتها المتعلقة بتدريب الكوادر الفنية المعنية بمعايير العمل العربية، وتعزيز التواصل مع الإدارات المعنية بالمعايير في وزارات العمل وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التواصل بين هذه الادارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن .
2. دعوة الدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير .
3. مناشدة المسؤولين عن معايير العمل العربية لموافاة مكتب العمل العربي بالرد على نماذج التقارير وملاحظات لجنة الخبراء في المواعيد المحددة حتى يمكن عرضها على لجنة الخبراء القانونيين لدراستها .

4. تأييد قرار لجنة الخبراء القانونيين في دورتها السابقة بشأن تعديل دستور منظمة العمل العربية .
5. دعوة المنظمة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أداة قانونية (يفضل أن تكون توصية) حول الأنماط الجديدة للعمل .
6. الإشادة بجهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مما يؤدي إلى دعم وتطوير نظام متابعة معايير العمل العربية ، خاصة في ظل المستجدات التي طرأت على عالم العمل مع مراعاة أن تكون ملاحظات اللجنة أكثر تفصيلاً لتسهيل الرد عليها .
7. مناشدة الدول المصدقة على إتفاقيات العمل العربية السعي إلى تطبيق أحكامها على أرض الواقع .
8. تقديم الشكر والتقدير لسكرتارية اللجنة على الجهود المبذولة في إعداد التقرير كذلك الإشادة بالعرض المرئي الذي كان له أكبر الأثر في تسهيل عمل اللجنة .

رئيس اللجنة
السيدة/ مليكة بوطاوي
(عمال / الجزائر)

تقرير لجنة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص

أولاً : استناداً إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 8 – 15 ابريل/ نيسان 2018) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند الثامن من جدول أعماله وعنوانه " المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص".

ثانياً : شارك في أعمال اللجنة (53) عضواً من أطراف الإنتاج الثلاثة .

ثالثاً: اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي :

- | | |
|--------------------------|--------------------------------|
| 1- السيد/ علي جعفر الحلو | (حكومات / العراق) رئيساً |
| 2- السيدة/ سامية البكوش | (حكومات / تونس) نائباً ومقرراً |

رابعاً : مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة كل من :

- السيد / حمدي أحمد ممثل السكرتير العام .
- الدكتور / عادل محمد صالح
- السيدة / حنان قايد
- السيدة / رانيا فاروق
- السيد / مروان عثمان الرايس

خامساً: شارك في أعمال اللجنة عدد (53) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة

(مرفق كشف بأسماء السادة أعضاء اللجنة)

سادساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومى الاثنين والثلاثاء 9 ، 10 أبريل / نيسان 2018 لمناقشة البند الثامن من جدول أعمال المؤتمر " المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص " وبعد المناقشات توصلت إلى اقرار التوصيات التالية :

- 1- العمل على تعميق مفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتفعيل الشراكة الحقيقية بين الحكومات وأصحاب الأعمال للإستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- 2- دعم المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص التي تهدف إلى الاستثمار فى التعليم والتدريب والصحة وتنمية المهارات وتوفير العمل اللائق والمستدام للجميع.
- 3- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الانتاجية وتساعد على توليد فرص عمل جديدة تتناغم مع طبيعة العمل فى المؤسسات وتؤمن استدامة سياسات المسؤولية الاجتماعية .
- 4- توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار فى تطوير قطاع الصناعة وفقاً لمعايير الاستدامة البيئية ، كالتزام بالتقنيات صديقة البيئة ومراعاة الاستخدام الامثل للموارد.
- 5- تأسيس أطر تنظيمية متخصصة للمسؤولية الاجتماعية للتنسيق بين المؤسسات وتحديد أولويات التنمية المجتمعية داخل الدولة لتعظيم أثرها .
- 6- تفعيل دور وسائل الإعلام ووسائل التثقيف المختلفة فى نشر ثقافة ممارسة المسؤولية الاجتماعية والعائد منها من خلال تبني خطاب إعلامي جاذب يعكس المبادئ الصحيحة ويعزز الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع الخاص .
- 7- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل مؤسسات القطاع الخاص، تتولى تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات والتجارب العملية فيما بينها، وتحديد نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب المجدية في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- 8- تضمين مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في الحوار الاجتماعي على كافة المستويات وإلزام كافة الأطراف بوضعها على جدول أعمال المفاوضات الجماعية بين ممثلي العمال وأصحاب الأعمال وفي إطار التشاور الثلاثي للشركاء الاجتماعيين لصالح استقرار المجتمع.
- 9- دعوة الحكومات إلى توفير البنية التحتية اللازمة لأداء مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية ، وتيسير الإجراءات المرتبطة بأدائها ، وتقديم محفزات للمؤسسات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.

- 10- دعوة منظمة العمل العربية لتنظيم فعالية عربية لتوحيد المفاهيم والتوجهات وتبادل الخبرات العربية في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- 11- دعوة منظمة العمل العربية لتبني إطار عربي للتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- 12- تثمين جهود منظمة العمل العربية في إعداد وثيقة هذا البند الهام ، والاشادة بما تحقّق للمشاركين من فائدة ، من خلال آلية وطريقة العرض والتي تمثل نقلة نوعية في أداء عمل المنظمة .

رئيس اللجنة
علي جعفر الحلو
حكومات / العراق

تقرير لجنة الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو

أولاً: استناداً إلى أحكام المادة السابعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في دورته الخامسة والأربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية، 8 – 15 ابريل/ نيسان 2018) لجنة فنية من بين أعضائه لدراسة البند التاسع من جدول أعماله وعنوانه "الانتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو"

ثانياً : وعملاً بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن هيئة مكاتب اللجان، اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي :

3- المهندس/ قتيبة ناظم فرمان (حكومات/ العراق) رئيساً

4- الدكتورة / سولاف حسين درويش (عمال/ مصر) نائباً للرئيس

5- السيد / نضال رضوان (عمال/ السعودية) مقررأ

ثالثاً: شارك في أعمال اللجنة عدد (56) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة

رابعاً: مثل منظمة العمل العربية في اجتماعات اللجنة وقام بأعمال السكرتارية الفنية كل من:

- السيد / محمد شريف ممثل السكرتير العام
- السيد / رضا قيسومة
- الدكتور / الحسين حسن محمد
- الأنسة / الهام غسال
- السيد / مصطفى عبد الستار
- السيدة / رباب طلعت حامد
- السيدة / مستورة عطيه
- السيد / محمد عبد الهادي

خامساً: عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال يومي الاثنين والثلاثاء 9 - 10 أبريل / نيسان 2018 لمناقشة البند التاسع من جدول أعمال المؤتمر " الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو " حيث اعتمدت اللجنة وثيقة البند التي أعدها مكتب العمل العربي كورقة عمل أساسية.

سادساً: في ضوء المداخلات والمناقشات التي جرت من قبل أعضاء اللجنة، تم التوصل إلى عدد من التوصيات وذلك على النحو التالي: -

1- دعوة الدول الاعضاء لإنشاء مجالس وهيئات للإنتاجية على مستوى كل بلد عربي على أن تضم في عضويتها ممثلين عن الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال ومراكز أو معاهد البحث العلمي ذات العلاقة.

2- دعوة البلدان العربية لإعطاء الأولوية للنهوض بالإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وفقاً للمعايير القياسية الدولية في الإنتاج وتنمية قدرات القائمين عليها ، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً لزيادة الدخل القومي ومواجهة المنافسة التجارية الدولية وتحقيق فرص أفضل للتشغيل وتحسين نوعية الحياة وتقليل الهدر في الموارد .

3- ضرورة العمل على تطوير نظم الإدارة وتحديث العمليات الإنتاجية وعناصر الإنتاج وأجهزة المراقبة والتحكم والقياسات كماً ونوعاً من حيث سير العمليات والمواد والأداء البشرى والصيانة والأمن الصناعي ، والتخطيط والسيطرة على الإنتاج والتحرر من نظم البيروقراطية والإجراءات التي تحد من حرية العمل والإبداع إلخ.

4- إيلاء المزيد من الاهتمام والدعم للمراكز البحثية وجامعات العلوم الأساسية مع وضع الآليات المناسبة لتبنى وتشجيع الباحثين في مجالات العمل الإداري والفني والتكنولوجي والإنتاجي والتسويقي وقياسات الإنتاجية وتبادل المعلومات والخبرات ومقارنة الأداء الاقتصادي بالبلدان المتقدمة بهدف وضع الحلول المناسبة لتطوير الأداء وتقييم ومتابعة نتائج التنفيذ .

5- التأكيد على أهمية توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل فئات المجتمع الفقيرة والمهمشة وتعميق مزايا الضمان الاجتماعي ، مما يساعد في تقوية انتماء الأفراد للوطن والاندفاع نحو العمل المنتج وإبراز أحسن ما لدى العاملين من مهارات وكفاءات.

6- ضرورة تحسين شروط وظروف العمل وتوفير مستلزمات السلامة والصحة المهنية وجعل بيئة العمل سليمة وجذابة من أجل توفير أفضل حماية ممكنة للقوى العاملة ضد الأخطار المهنية لتمكينهم من القيام بواجباتهم الإنتاجية في أحسن الظروف لتعميق الشعور بالأمان والرضا عن العمل مما يؤدي إلى تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

7- الاهتمام بتحديث وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني لمواكبة احتياجات العمل الفعلية سريعة التغير مع التأكيد على إيلاء اهتمام خاص بالتدريب المستمر مدي الحياة وتحقيق تعدد المهارات والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.

8- ضرورة تطوير مؤسسات سوق العمل وسياسات الاجور والحوافز ذات التأثير المباشر على سلوك وانتاجية الفرد العامل، فيجب على المؤسسات تطويرها بصورة مستمرة مع مراعاة الظروف الاقتصادية للأفراد العاملين ومحاولة الوصول الى حالة من التوازن بين الاوضاع الاقتصادية والعوائد المادية للعاملين حتى تستطيع المؤسسة المحافظة على الكفاءات البشرية داخل المؤسسة.

9- ضرورة الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ، وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة ، والعمل على ايجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات.

10- تفعيل دور الحوكمة كإحدى المتطلبات الجديدة للاقتصاديات العربية والضرورية للارتقاء بها الى مصاف التنافسية العالمية ، ولهذا الأسلوب أسسه ومقوماته القائمة على الإفصاح والمساءلة والشفافية عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص ، وهي عناصر شبه غائبة عن واقع المنطقة العربية أو غير متحكم فيها إلى حد كبير فحوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام سوق تنافسي.

11- زيادة تسليط الضوء على التنافسية التي أصبحت مهمة بالنسبة للمؤسسات كما بالنسبة للدول، حيث أصبحنا تسعيان لتحسين وضعيتهما التنافسية وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية والصمود في وجه المنافسين الدوليين وهي بدورها تستند الى توافر قواعد بيانات ومعلومات

محدثة وموثوق بها وفق المقاييس الدولية ، حيث تركز كل مؤشرات التنافسية التي تعدها المنظمات والهيئات الدولية على عنصرين هامين وهما التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطوير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، سواء على مستوى المؤسسات أم على مستوى الدولة .

12- العمل على احداث مزيد من التنافس والتكامل في الأداء بين الانسان والمؤسسات الانتاجية واجهزة الدولة وبين النشاطات التعليمية والاطار التشريعي في الداخل ، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات على الساحة العالمية في ذات الوقت بهدف الوصول الى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها فلم تعد التنافسية مجرد الانتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك الى اقتصاد تنافسي معولم تترسخ فيه مبادئ الجودة والتميز، الامر الذي يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف ، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية الى موارد بشرية علمية تستطيع السيطرة على التكلفة وابداع أشكال التميز والابتكار والاتقان في المنافسة، وهذا يتطلب عمالة مؤهلة واهتمام اكبر بتطوير الموارد البشرية والاهتمام بالبحوث والتصميم والانتاج والتسويق.

13- بذل المزيد من الجهود الممكنة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من أجل تمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى تحسين توزيع الدخل ورفع قدرة العاملين في الإنتاج وتحسين أدائهم لزيادة الإنتاجية.

14- دعم وتطوير مسارات الحوار الاجتماعي بهدف تمكين قوي الإنتاج من التفاعل الحي على طريق زيادة الإنتاجية.

15- تشجيع التجارب العربية الرائدة في مجال الارتقاء بمستويات الإنتاجية والقدرات التنافسية بين الدول العربية.

رئيس اللجنة

المهندس/ قتيبة ناظم فرمان

حكومات / جمهورية العراق